

معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من حدة البطالة

The Obstacles to employment in Algeria and reducing unemployment

1- نور الهدى بكاي

Nourelhouda Bekai

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

houdhoude19@gmail.com

2- مريم كريفيف¹

Meriem krifif

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

Mereimmimi03@gmail.com

الملخص:

تواجه الجزائر في الوقت الراهن معوقات في مجال التشغيل ولاسيما في مجال تشغيل الشباب باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تعاني من مشكلة البطالة ، وقد انتشرت هذه الظاهرة في جميع دول العالم وأخص بالذكر الجزائر، على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية وتشير بأن البطالة تؤثر تأثيرا تاما على الوضع الاقتصادي وعلى مستوى الفقر الذي يشهده المجتمع الجزائري وذلك راجع إلى النمو الديمغرافي وتذبذب سوق النفط وعزوف الرأسماليين عن الاستثمار وزيادة عن ذلك استعمال الآلات وذلك لخفض مدة العمل وتسريعه، ويمكن حصر ذلك في تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات لإحياء سياسة التشغيل واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى قطاع خاص ، التقليل من عدد العمال وذلك راجع إلى مواجهة الدولة أزمة اقتصادية مالية، والمعرقل الأساسي الذي تعاني منه الدولة في ظهور مشكلة البطالة وذلك قد يكمن في عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب مع الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، أي ينبغي تكوين إطارات وعمال متحصلين على شهادة التكوين، إذ أنهم لم يجدوا مناصب عمل تناسب تخصصهم أو تكوينهم مما جعلهم عرضة للبطالة عند تخرجهم، وهو ما يحدث في الوقت الحالي ويحتّم على الدولة المساهمة في توفير مكاتب التشغيل للتقليل من حدة البطالة التي تعدّ حاجزا أمام النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: تشغيل، بطالة، معوقات، عمل، جزائر.

Abstract:

Algeria is currently facing many obstacles in employment, especially youth employment. so it becomes one of the societies that suffer from unemployment. The difficult economic situation and the high level of poverty in Algerian society today is due to demographic growth, instability in the oil market, the lack of capitalists investments, and the use of machinery in order to reduce and speed up work. More over the domination of the private sector on account of the public one reduces the number of workers, due to economic and financial crisis, that the state has faced recently. the main obstacle of employment, may lie also in the failure to adapt education systems and programs of higher and medium training in line with the needs required by the labor market That is, cadres and workers who have a training certificates can't find jobs that fit their specialities or formation, which put them in face to unemployment upon graduation. So that the government is obliged to provide employment offices to reduce unemployment, which is an obstacle to economic growth.

Keywords: Employment, unemployment, obstacles, work, Algeria

1. مقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من حدة البطالة، وهو موضوع واسع جدا تتجاذبه أطراف متعددة لمجالات مختلفة ذات أبعاد معرفية تلتقي كلها في نقطة الإنسان والمجتمع رغم تباينها في الخلفية الفكرية وطبيعة عملها ودراستها، وعليه تسعى هذه الدراسة لأخذ أبرز النقاط المتعلقة ببحوثات هذا الموضوع في كل مجال للخروج بأهم العراقيل المتعلقة بمشكلة البطالة، وأهم نقاط علاجها والحد منها، وللوقوف على اقتراحات مبنية على المقاربة التحليلية لواقع البطالة في المجتمع.

إنَّ سياسة التشغيل هي كل ما يدل على الآليات التي اعتمدتها الحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة من أجل فتح مناصب عمل في معظم المجالات خلال فترة زمنية محددة، وتعتبر الجهة المقابلة لمحاربة البطالة التي تنخر في البنية العميقة للمجتمع، فالتشغيل والبطالة هما متناقضان متماشيان معا في سوق التسيير والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما جعل هذه الإشكالية محل دراية وتحليل من مختلف المعارف والعلوم المهمة بشؤون المتعلقة بالحياة المعيشية للإنسان، فكان واجب تحليل احتياجات سوق العمل، والبحث في تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها.

و"سياسة التشغيل هي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنَّها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية"¹، وقد اهتمت السلطات العمومية في الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات بسياسة التشغيل حيث مثلت الانشغال الأول وذلك لتزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق ما كان سابقا لا سيما مع ارتفاع مستويات البطالة مقابل مستوى نمو العرض، وهي بهذا تمثل آفة اجتماعية تضغط على الأغلبية مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والوطني اليوم، إلى جانب ضياع الطاقات الطبيعية والبشرية، وهجرة الكفاءات إلى الخارج وتراجع النمو الاقتصادي، وتفاديا لهذا الوضع الذي بات واقعا اليوم – مثال ذلك هجرة 2000 طيبيا في السنة الأخيرة بعد تخرجهم من الجامعة الجزائرية- اعتمدت في السنوات الماضية مجموعة من الإجراءات والآليات في الفترة الممتدة بين (1990-2014) كلها تدخل في حيز سياسة دعم التشغيل.

فما هي أهم معوقات التشغيل في الجزائر وكيف يمكن تقليل من حدة البطالة وفق إستراتيجية مناسبة للوضع العام؟

وموضوع البطالة في الجزائر كان حاضرا في كثير من رسائل البحث العلمي والتخرج في كليات الاقتصاد والتسيير والحقوق لأهمية الإشكالية التي باتت تؤرق الوسط الاجتماعي وتحول دون استقراره فكان من بينها:

- "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل" مذكرة ماجستير للباحث شلالى فارس.

- "إشكالية التشغيل في الجزائر"، رسالة ماجستير للباحث دحماني محمد أدريوش دراسة مست الجانب النظري للموضوع.

وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها خلاصة شاملة لأهم النقاط الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بموضوع البطالة وتسلط الضوء على عالم الشغل من الناحية السياسية والداخلية للدولة، مع توضيح مساعيها في حل الإشكاليات العامة وعملها على إصلاح الآليات والنظم المتبعة في تسيير هذا الشأن.

2. البطالة في الجزائر

إن البطالة اليوم هي المشكل الرئيسي الذي تواجهه الدولة الجزائرية، فالتشغيل هو الموضوع الأكثر تداولاً على طاوولات الحكومة والإعلام سعياً للوصول إلى حلول توفير فرص العمل والتوظيف لمختلف الفئات العمرية والاجتماعية، وسعت الجزائر في هذا الأمر لوضع إستراتيجيات سياسية واقتصادية في مختلف المديريات، إلا أن الأمر لا يزال يمثل مشكل العصر، فالجامعات كل سنة تخرج الآلاف من الطلبة بمختلف التخصصات العلمية، وحتى مراكز التكوين المهني التي احتوت الفئة التي لم تواصل تعليمها بإدراجها ضمن هذا المسار الذي يوفر التدريب التقني على العديد من الحرف والأعمال التي يحتاجها المجتمع في تكامله العملي والتعليمي، وكما هو معلوم فإن سوق العمل في الجزائر يعتمد على اقتصاد الموارد الطبيعية وقطاع العام في إيجاد مناصب العمل، إلى جانب البيئة الضعيفة لبقية الأعمال العامة والخاصة وعدم وجود مشاريع إستراتيجية كفيلة بالقضاء على هذه الإشكالية التي تحول دون التنمية خلال السنوات القادمة.

إن موضوع البطالة غالباً ما يتناول من وجهة نظر اقتصادية حيث عالجته الكثير من النظريات التابعة للعلوم الاقتصاد والتسيير لارتباطه بسوق العمل فكان ولا يزال محل جدال بينها في تحديد ماهيته وأسبابه وطرق الحد منه، "فالبطالة تعدُّ في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، وهي من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، نظراً لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني".²

وتعرّف البطالة على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنّها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالاً مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظراً لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنّه عاطل عن العمل إذا توفر فيه شرطان : 1- القدرة على العمل 2- البحث عن العمل"³، ويعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.⁴

1.2 أهم معوقات التشغيل في الجزائر:

ركزت سياسة التشغيل الوطنية على أهداف متنوعة الغرض سياسية واقتصادية واجتماعية، لتناسب الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجزائري، وهو "الوضع الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إجراء تعديل في قانون العمل رقم 11/90 بموجب الأمر رقم 21/96 والذي من خلاله تم اعتماد صيغ جديدة في التشغيل تختلف عن عقود العمل غير المحددة المدة وتركز أكثر على مبدأ تجديد عقد العمل سنويا"⁵، ومع ذلك وجدت صعوبات وتحديات أنقصت من فاعليتها، فحجم المعوقات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر معقدة وكبيرة تشغيل الشباب لكون أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع، فكان من بين أهم المعوقات والتحديات التي يعاني منها التشغيل في الجزائر النقاط الآتية:

- لا يوجد توافق بين احتياجات الشغل واليد المكونة والشهادات المتخرجة.
- ضعف الشبكة الوطنية التي تعمل على جمع المعلومات حول متطلبات الشغل.
- نقص اليد العاملة المؤهلة لطبيعة الشغل المتنوعة والمتعددة.
- لا يوجد توافق بين قوى العرض وقوى الطلب، بسبب الاختلال في النسبة التقريبية بينهما في مجال الشغل.
- اختلال المحيط الإداري والمالي الذي يعيق الاستثمارات.
- عدم تكييف المؤسسات الاقتصادية مع المستجدات في كل المجالات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية.
- نقص المشاريع المقاولاتية التي يتبناها الشباب، وذلك لانتشار العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- عدم صرامة القوانين المتكفلة بتنظيم سوق العمل.
- توجه القطاع العمومي إلى تمويل الاستثمارات لإحياء سياسة التشغيل واستمرار توجهه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى قطاع خاص.
- التقليل من عدد العمال وذلك راجع إلى مواجهة الدولة أزمة اقتصادية مالية.

- عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.
- عدم تناسب مناصب مع شهادات التخصص أو التكوين للفئة التي تسعى للشغل.
- قلة وجود مكاتب التشغيل.

2.2 انعكاساتها على السوق الاقتصادي:

- جاء في موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي الورقة البحثية المعنونة ب: البطالة المسببات والآثار رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ذكر أهم الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة مجموعة في النقاط الآتية⁶:
- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
 - ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل.
 - تكلفة إعالة عاطلين تختلف باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
 - خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.
 - انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة.

3.2 انعكاساتها على المستوى الاجتماعي:

- وبما أن موضوع البطالة تعاني منه أهم فئة والتي تمثل همزة الوصل بين الجيل السابق والجيل اللاحق للمجتمع، فقد أثرت هذه الظاهرة على المستوى الاجتماعي في كل جوانبه والعلاقات المكونة لبنية التحتية، نوجزها في أهم النقاط التالية⁷:
- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل.
 - تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكديسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.
 - تفشي الآفات الاجتماعية من مخدرات وتدخين وسرقة وغيرها، بسبب الفراغ ونقص المعيشة.
 - انعكاس مشكلة البطالة على العلاقات الاجتماعية الأسرية وغيرها، فتسببت في الكثير من الضغط والحالات النفسية التي انتشرت عند فئة الشباب خاصة.

نور الهدى بكاي و مريم كريفيف ————— معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من حدة البطالة

- خلقت مشاكل أخرى مرتبطة بالدخل المادي للفرد كتأخر الزواج، والتهاون في تحمل المسؤولية والسعي الجاد في خلق فرص العمل الحرة والبعيدة عن الوظيفة العمومية.

3. إستراتيجية التقليل من حدة البطالة

تعمل أغلب الدول على الحد من هذه الظاهرة التي تفاقمت بعد الأزميتين: الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة كورونا التي أوقفت عجلة الحركة في أغلب المجالات لمدة سنتين تقريبا محليا ودوليا، رغم هذا فإن النظام الجزائري يسعى إلى حل هذه المشكلة بوضع إستراتيجية بناءة في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة لتتوافق مع واقع البطالة وكيفية الحد منها بما يناسب الوضع العام للمواطن الجزائري البطال، ومن خلال تتبع الجهود المعمول بها من طرف الدولة لحل هذه الإشكالية، ولتقديم فاعلية الوضع المتعلق بتجسيد أنظمة وسياسات تشغيل تحد أو تقلل من حدة البطالة وبحسب ما سبق معالجته فإنه يجب:

- ربط أنظمة التشغيل بسياسة التضامن الوطني.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة نسبة توفر مناصب العمل في مختلف القطاعات
- توسيع شروط منحة البطالة لتشمل أكبر شريحة ممكنة من العاطلين عن العمل مع اعتبار الاختلاف بين مؤهلاتهم العلمية والأكاديمية وخبراتهم المهنية في الحياة.
- مساعدة الشباب في تأسيسهم لمؤسسات صغيرة وناشئة بتسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية.
- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوزيعها جغرافيا على كل المناطق لتتساوى الفرص في مناصب الشغل المستحدثة.
- ربط المؤسسات الصناعية الكبرى بالمؤسسات المتوسطة والناشئة لتطويرها وتفعيلها أكثر.
- تكثيف الرقابة القانونية من طرف الدولة على كل القطاعات الاقتصادية.
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والوسائل التكنولوجية التي تسمح بتقديم الإرشادات والاستشارات الفعالة لأصحاب المشاريع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل القروض البنكية وفق شروط قانونية مناسبة لتوفير التسهيلات المالية لأصحاب المشاريع، وذلك بعد تقديم دراسة مفصلة للمشروع المراد إنجازه.
- المتابعة القانونية والتنظيمية المراقبة لتنفيذ سياسات التشغيل.
- الاستمرارية في السير على تطبيق السياسات المرسومة لتوفير الشغل للوقوف على مدى تحقيقها للأمر أو عدم ذلك.

تسعى مجمل المجالات التي تسير الدولة إلى إيجاد حلول ناجعة في الحد من ظاهرة البطالة ومكافحتها بطرق وسياسات اقتصادية متعددة ومتنوعة حسب إمكانيات الشغل التي يمكن توفرها، وقد جاء في المرسوم التنفيذي 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 جملة من السياسات المتعلقة بجهاز المساعدة على الإدماج المهني :

نور الهدى بكاي و مريم كريفيف ————— معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من حدة البطالة

- سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل بتحسين مجال الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم.
- سياسة تحسين نظم معلومات سوق العمل، حيث يُعمل على إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق بين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل.

1.3 تفعيل دور وكالة التشغيل:

إنّ الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسيّر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006. تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومهامها كالتالي:

تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمته.
- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييدها.
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:
- ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيصهم .
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقابلة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تشجيع الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

ويحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب. وعلى المؤسسات المتكفلة بهذا الموضوع أن تحدّد أهداف سياسة التشغيل الفعّالة في مواجهة هذه الظاهرة للحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن تفاقمها، وتحسين مجال العمل في نفس الوقت فتطويره يخلق فرص عمل جديدة وفق المشاريع واستراتيجيات التنمية المستدامة المستحدثة التي تسعى لخدمة كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فكان من بينها النقاط الآتية⁸:

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.

- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.
- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليل التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه.
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.

4. خاتمة:

بناء على ما سبق تحديده من نقاط أساسية في معالجة موضوع البطالة في الجزائر وفق المستجدات التي تعيشها البلد، فإننا نرى أن هذه المشكلة تزداد تعقيدا وحدّة مع تفاقم الوضع الاقتصادي الوطني والدولي الراهن، ونتيجة لدراسة النقاط الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة والتي يشترك فيها الشأن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات وهي على النحو الآتي ذكره:

- دراسة موضوع البطالة من كل جوانبه للوقوف على الأسباب الأساسية له، ومعالجته من الأنظمة التعليمية إلى أنظمة التشغيل والتدريب المهني.
- على الدولة الاهتمام بالتخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي الجيد الذي يوفر فرص الشغل لكل القادرين عليه بمختلف مستوياتهم ووضعتهم.
- فتح مشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية بمختلف مناطق الوطن، تناسب بيئة وإمكانيات كل منطقة من حيث البيئة الجغرافية والمناخية حتى تتساوى فرص العمل.
- فتح حرية تأسيس المشاريع الصغيرة والناشئة للشباب وتمويلها من طرف الدولة، أو تبنيها من قبل هيئات استثمارية تسهر على تنفيذها وإنجاحها.
- فتح باب الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تحرك سوق العمل وتطور الدولة وتزيد من الإنتاج وتوفير وظائف عمل جديدة.
- تحسين خدمات التعليم بكل أطواره والصحة والمنتديات العامة لتأهيل منتجين فعالين في المجتمع مؤهلين للعمل الجاد والبناء.

5. التهميش:

- 1- مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر- 3 ديسمبر، 2008م، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص:9.

- 2- عبد الكريم مسعودي، سياسة التشغيل في الجزائر، التحديات والمعوقات، www.asjp.cerist.dz
- 3- شلالى فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، جامعة الجزائر، 2005، ص:3.
- 4- عالم حليلة، سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة، دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014/2015 ص:10.
- 5- عبد الكريم مسعودي مرجع سابق، ص:116.
- 6- هايلى عبد المولى طشطوش، البطالة، المسببات والآثار/ رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص:4.
- www.iefpedia.com/arab
- 7- عالم حليلة، سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة، دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2014/2015، ص:17.
- 8- فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة، 2012م، ص:48.